

## ٧٦/٤٦ - انتفاضة الشعب الفلسطيني

إن الجمعية العامة،

إذ تعلم بانتفاضة الشعب الفلسطيني منذ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ضد الاحتلال الاسرائيلي، التي لقيت اهتماماً وتعاطفاً كبيرين من الرأي العام العالمي،

وإذ يسارها بالغ القلق إزاء الحالة التي تثير الجزع في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، نتيجة لاستمرار الاحتلال على يد اسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وسياساتها وممارساتها المتواصلة ضد الشعب الفلسطيني،

وإذ تؤكد من جديد أن اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩<sup>(٦١)</sup>، تنطبق على الأرض الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، وعلى الأراضي العربية المحتلة الأخرى،

وإذ تعرب عن شعورها بصدمة شديدة إزاء التدابير المتواصلة التي تتخذها اسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بما فيها قتل وجرح المدنيين الفلسطينيين، وأعمال العنف التي وقعت في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ في الحرم الشريف في القدس والتي ارتكبتها قوات الأمن الاسرائيلية وأسفرت عن إصابات وخسائر في الأرواح، وكذلك أعمال العنف التي وقعت في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر في رفح،

وإذ تؤكد ضرورة تعزيز الحماية الدولية للمدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة،

وإذ تدرك ضرورة زيادة الدعم والمعونة للشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال الاسرائيلي والتضامن معه،

وقد نظرت في التوصيات الواردة في تقارير الأمين العام المؤرخة في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨<sup>(٦٢)</sup> و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠<sup>(٦٣)</sup> و ٩ نيسان/أبريل ١٩٩١<sup>(٦٤)</sup>،

وإذ تشير إلى قراراتها ذات الصلة فضلاً عن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولاسيما قرار مجلس الأمن ٦٨١ (١٩٩٠)

المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، الذي طُلب فيه، في الفقرة ٦، "إلى الأمين العام أن يقوم، بالتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية، بمواصلة تطوير الفكرة العرب عنها في تقريره والمتعلقة بالدعوة إلى عقد اجتماع للأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية المذكورة، ومناقشة ما يمكن أن تتخذه هذه الأطراف من تدابير بموجب الاتفاقية، وأن يدعو، لهذا الغرض، الأطراف إلى تقديم آرائها بشأن الطريقة التي يمكن أن تسهم بها هذه الفكرة في تحقيق أهداف الاتفاقية وكذلك آرائها بشأن المسائل الأخرى ذات الصلة، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى المجلس"،

١ - تدبّن ما تنتهجه اسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من سياسات وممارسات تنتهك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وخاصة أعمالاً مثل قيام الجيش والمستوطنين الاسرائيليين بإطلاق النيران التي تسفر عن قتل وجرح المدنيين الفلسطينيين العزل، والضرب وتكسير العظام، وإبعاد المدنيين الفلسطينيين، وفرض التدابير الاقتصادية التقييدية، ونسف المنازل، ونهب الممتلكات المنقولة أو غير المنقولة التي تكون بحوزة الأشخاص فردياً أو جماعياً، والعقوبة والاحتجاز الجماعيين، وما إلى ذلك؛

٢ - تطالب بأن تمتثل اسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بدقة لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، وأن تكف فوراً عن سياساتها وممارساتها التي تشكل انتهاكاً لأحكام هذه الاتفاقية؛

٣ - تطلب إلى جميع الأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية، تمسباً مع التزامها بموجب المادة ١ من الاتفاقية، أن تضمن احترام اسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لهذه الاتفاقية في جميع الظروف؛

٤ - تحث جميع الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف على الاستجابة للمذكرة الشفوية التي قدمها الأمين العام إلى تلك الأطراف وفقاً للفقرة ٦ من منطوق قرار مجلس الأمن ٦٨١ (١٩٩٠)؛

٥ - تشجب بقوة استمرار تجاهل اسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛

٦ - تؤكد من جديد أن احتلال اسرائيل للأرض الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، وللأراضي العربية المحتلة الأخرى، لا يغير المركز القانوني لهذه الأراضي بأي شكل من الأشكال؛

٧ - تطلب إلى مجلس الأمن أن ينظر بصفة عاجلة في الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة بغية النظر في التدابير اللازمة

(٦١) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٧٥، العدد ٩٧٣.

(٦٢) S/19443 : انظر: الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الثالثة والأربعون، ملحق كانون الثاني/يناير وسباط/فبراير وأذار/مارس ١٩٨٨، الوثيقة S/19443.

(٦٣) S/21919 و Corr.1 : انظر: الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الخامسة والأربعون، ملحق تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، الوثيقة S/21919.

(٦٤) S/22472 : انظر: الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة السادسة والأربعون، ملحق نيسان/أبريل وأيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٩١، الوثيقة S/22472.

وإذ تدرك أنه وفقاً لما جاء في الفقرة الثالثة من ديباجة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار<sup>(٦٥)</sup>، فإن مشاكل الحيز المحيطي وثيقة الترابط ويلزم النظر فيها ككل .

واقترعاً منها بأن من المهم حماية الطابع الموحد للاتفاقية والقرارات المتصلة بها المعتمدة معها، وتطبيقها بطريقة تتسق مع هذا الطابع ومع موضوعها ومقصدتها .

وإذ تؤكد الحاجة إلى قيام الدول بضمان التطبيق المتسق للاتفاقية، وكذلك الحاجة إلى تنسيق التشريعات الوطنية مع أحكام الاتفاقية .

وإذ ترى أنها في قرارها ٢٧٤٩ (د - ٢٥) المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠ قد أعلنت أن قاع البحار والمحيطات وباطن أرضها الموجودين خارج حدود الولاية الوطنية ( يشار إليها فيما بعد بوصفها " المنطقة " ) هما موارد المنطقة تراث مشترك للبشرية .

وإذ تشير إلى أن الاتفاقية تنص على النظام الذي سيطبق على المنطقة وعلى مواردها .

وإذ تشير مع الارتياح إلى ما أبدي من استعداد لاستكشاف جميع إمكانيات معالجة القضايا ذات الاهتمام بالنسبة إلى بعض الدول لكفالة الاشتراك العالمي في الاتفاقية<sup>(٦٥)</sup> .

وإذ تسلّم بالحاجة إلى التعاون في قيام اللجنة التحضيرية بالتنفيذ المبكر والفعال للقرار الثاني لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار<sup>(٦٦)</sup> .

وإذ تلاحظ مع الارتياح التقدم المحرز في أعمال اللجنة التحضيرية منذ إنشائها بما في ذلك تسجيل ستة مستثمرين رواد<sup>(٦٧)</sup> وتعيين اللجنة التحضيرية لمناطق محجوزة للسلطة الدولية لقاع البحار من المناطق المشمولة بالطلبات المقدمة من المستثمرين الرواد عملاً بالقرار الثاني، آخذة في الاعتبار أن هذا التسجيل ينطوي على حقوق وواجبات على حد سواء بالنسبة للمستثمرين الرواد .

وإذ تلاحظ الحاجة المتزايدة للبلدان، لاسيما البلدان النامية، إلى المعلومات والمشورة والمساعدة في تنفيذ الاتفاقية وفي العملية الإنشائية لتلك البلدان ومن أجل التحقيق الكامل للمنافع المستمدة من النظام القانوني الشامل الذي أنشأته الاتفاقية .

لتوفير الحماية الدولية للمدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس :

٨ - تدعو الدول الأعضاء، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية، والحكومية الدولية، وغير الحكومية، ووسائل الاتصال الجماهيري إلى مواصلة وتعزيز دعمها للشعب الفلسطيني :

٩ - تطلب إلى الأمين العام أن ينظر في الحالة الراهنة في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، بكل الوسائل المتاحة له، وأن يقدم تقارير دورية عنها، على أن يقدم أول هذه التقارير في أقرب وقت ممكن .

الجلسة العامة ٦٩

١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١

#### ٧٧/٤٦ - تنشيط أعمال الجمعية العامة

إن الجمعية العامة،

إذ تدرك الحاجة إلى تعزيز قدرتها على إنجاز الدور المتوخى لها بموجب ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ تسلّم بدور رئيس الجمعية العامة، والأمانة العامة الذي يعالج شؤون الجمعية العامة،

وإذ تسلّم بضرورة وجود رئيس الجمعية العامة في فترة انعقاد دورة الجمعية العامة،

١ - تؤكد من جديد مهام رئيس الجمعية العامة ومسؤولياته وفقاً للنظام الداخلي للجمعية العامة :

٢ - تدعو رئيس الجمعية العامة والأمين العام إلى إجراء مشاورات لضمان تكليف الموظفين المناسبين وتوفير المرافق لتمكين رئيس الجمعية العامة من الاضطلاع بمهامه ومسؤولياته، وإلى تقديم تقارير عن ذلك إلى الجمعية العامة، كلما اقتضى الأمر :

٣ - تقرر ألا يكون لمثل هذه الترتيبات أية آثار مالية في إطار الميزانية العادية للأمم المتحدة .

الجلسة العامة ٧٠

١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١

#### ٧٨/٤٦ - قانون البحار

إن الجمعية العامة،

إذ تشير قراراتها السابقة، بما فيها القرار ١٤٥/٤٥ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، بشأن قانون البحار،

(٦٥) انظر: A/44/650 و Corr. 1، الفقرتان ١٥٦ و ١٥٨ .

(٦٦) الوثائق الرسمية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار، المجلد السابع عشر ( منشورات الأمم المتحدة، رقم البيع E.84.V.3 )، الوثيقة A/CONF.62/121، المرفق الأول .

(٦٧) انظر: A/46/724، الفقرات ١٤٦ إلى ١٥١ .